

تأثير الخصخصة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية العمومية في الجزائر: دراسة حالة مؤسسة المواد الدسمة سييوس
"لابال"

أحلام بلقاسم كحلولي

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة (الجزائر)، a.belkacem_kahlouli@univ-skikda.dz

The Impact of privatization on the financial Performance of the public economic institution of Algeria: Case Study of fatty matter sybouse "la belle" foundation
BELKACEM KAHLLOULI Ahlem

تاريخ الاستلام: 2021/01/22؛ تاريخ القبول: 2021/05/03؛ تاريخ النشر: 2021/06/30

ملخص:

تتناول هذه الدراسة موضوع الخصخصة وأثره على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية العمومية بالجزائر، وذلك بالتطبيق على مؤسسة المواد الدسمة سييوس لابال. حيث منذ سنة 1995 تقوم الدولة بخصخصة المؤسسات الاقتصادية في محاولة لتوسيع قاعدة الملكية وفق برنامج معد لذلك، وأسند في تنفيذه إلى العديد من الأساليب، والتي تمثلت في الشراكة بين القطاعين العام والخاص، البيع الكلي للقطاع الخاص، طرح أسهم المؤسسات العمومية للاكتتاب العام في البورصة، بيع أسهم المؤسسات لصالح الأجراء، بالإضافة إلى أساليب أخرى تمثلت في عقود الإدارة والتأجير. وقد ركزت هذه الدراسة على تحليل الأداء المالي، وذلك باستخدام بعض المؤشرات المالية في الفترة السابقة والتالية للخصخصة لمؤسسة المواد الدسمة سييوس "لابال"، التي لم يتحسن أداؤها المالي بعد خصصتها.

الكلمات المفتاح: خصخصة؛ قطاع عام؛ قطاع خاص؛ أداء مالي.

تصنيف JEL : G23 ؛ L33 ؛ P47

Abstract :

This study addresses the issue of privatization and its impact on the financial performance of the public economic institution of Algeria. Where since 1995, the state privatization of economic institutions in an attempt to broaden the ownership base according to the program prepared for this, and assigned its implementation on the many methods, which were represented in the partnership between the public and private sectors, total sales to the private sector, public institutions offering the shares for public subscription on the stock exchange, selling shares in institutions for the benefit of wage-earners, in addition to other methods represented in the management contracts and leasing. And from this study has focused on the analysis of financial performance, using some of the financial indicators, in the previous period and following the privatization of fatty matter sybouse "la belle" foundation, whose financial performance has not improved after being privatized.

Keywords: privatization; public sector; private sector; financial performance.

Jel Classification Codes : G23 ; L33 ; P47

1. مقدمة.

يشهد العالم اليوم تحولات متسارعة تعود أساسا إلى عملية مركبة لها أبعادها ومظاهرها الاقتصادية، الإعلامية، التكنولوجية والسياسية، وهي ما يطلق عليها بالعمولة. وتعتبر الجزائر إحدى النماذج التي عصفت بها رياح التغيير الحتمي لمسايرة النظام العالمي الجديد، والتوجه نحو اقتصاد السوق تحت تأثير ظاهرة العمولة. فبإفلاس أغلبية المؤسسات الاقتصادية العمومية وعدم قدرتها على مواكبة ما يجري في العالم من تطورات نتيجة المشاكل التي واجهتها وغياب دافع الربح لديها، بالإضافة إلى تبنى نماذج تسيير تعتمد على البيروقراطية. هذا الوضع أدى من جهة إلى حدوث خسائر متراكمة، ومن جهة أخرى ونظرا للأزمات المتكررة التي زعزعت الاقتصاد الوطني كأزمة البترول في منتصف الثمانينات وأزمة المديونية، وتدهور المؤشرات الاقتصادية كارتفاع نسبة التضخم والبطالة، وتسجيل مستويات نمو سالبة مع عجز الميزانية العامة للدولة في تلك الفترة، كل هذا أجبر المسؤولين على الاقتصاد الوطني اللجوء إلى صندوق النقد الدولي والانصياع لشروطه، والمتمثلة في الحد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وتشجيع القطاع الخاص.

ولعل من أهم آثار ظاهرة العمولة بروز التنافسية كحقيقة أساسية تحدد نجاح أو فشل المؤسسات الاقتصادية بدرجة غير مسبوق، ومن هنا أصبحت المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في موقف يحتم عليها العمل الجاد والمستمر لاكتساب الميزات التنافسية، من أجل تحسين موقفها في السوق أو حتى مجرد المحافظة عليها في مواجهة ضغوط المنافسين الحاليين والمحتملين.

كل هذه الأسباب كانت عوامل ضغط على الحكومة الجزائرية لانتهاج أسلوب الخوصصة على أمل أن يكون سبيلا لإصلاح معظم المؤسسات الاقتصادية العمومية من الوضعية المتردية التي تعيشها.

إشكالية الدراسة: شهدت المؤسسة الاقتصادية العمومية منذ الاستقلال عدة تحولات واصلاحات جذرية كان آخرها عملية الخوصصة، وذلك محاولة لتحسين وضعها المالي، ونظرا لأهمية الجانب المالي للمؤسسة تتساءل عما تحدته الخوصصة على هذا الجانب، ونطرح الإشكالية كالاتي:

إلى أي مدى أثرت الخوصصة على الأداء المالي لمؤسسة المواد الدسمة سيبوس "لابال"؟

وللإجابة على هذا السؤال ارتأينا وضع الأسئلة الفرعية التالية:

- إلى أي مدى أثرت الخوصصة على التوازن المالي لمؤسسة المواد الدسمة سيبوس "لابال"؟

- إلى أي مدى أثرت الخوصصة على سيولة مؤسسة المواد الدسمة سيبوس "لابال"؟

- إلى أي مدى أثرت الخوصصة على نشاط مؤسسة المواد الدسمة سيبوس "لابال"؟

- إلى أي مدى أثرت الخوصصة على مردودية مؤسسة المواد الدسمة سيبوس "لابال"؟

- إلى أي مدى أثرت الخوصصة على الاستقلالية المالية لمؤسسة المواد الدسمة سيبوس "لابال"؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على الإشكالية السابقة، قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية: تؤثر الخوصصة على الأداء المالي لمؤسسة المواد الدسمة سيبوس "لابال" تأثيرا إيجابيا، حيث تتغير المؤشرات المالية المستعملة في تقييم الأداء المالي في الاتجاه الموجب.

الفرضيات الفرعية: تندرج تحت الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

- تؤثر الخوصصة تأثيرا إيجابيا على التوازن المالي لمؤسسة المواد الدسمة سيبوس "لابال"؛

- تؤثر الخوصصة تأثيرا إيجابيا على سيولة مؤسسة المواد الدسمة سيبوس "لابال"؛

- تؤثر الخوصصة تأثيرا إيجابيا على نشاط مؤسسة المواد الدسمة سيبوس "لابال"؛

- تؤثر الخوصصة تأثيرا إيجابيا على مردودية مؤسسة المواد الدسمة سيبوس "لابال"؛

- تؤثر الخوصصة تأثيرا إيجابيا على الاستقلالية المالية لمؤسسة المواد الدسمة سيبوس "لابال".

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تقييم حصيلة الخصخصة وواقعها في الجزائر؛
- تحديد تأثير الخصخصة على الأداء المالي لمؤسسة المواد الدسمة سييوس "لابال"؛
- محاولة الاستفادة من تجربة الخصخصة بمؤسسة المواد الدسمة سييوس لابلال، والخروج بجملة من الاقتراحات.

أهمية الدراسة:

تتناول هذه الدراسة بحثا في تأثير الخصخصة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية العمومية، بالتطبيق على مؤسسة المواد الدسمة سييوس لابلال، حيث اعتبرت العديد من الدول هذه الاستراتيجية محورا من محاور سياستها الاقتصادية التنموية، كما اعتبرت العديد من المؤسسات آلية ناجعة للتوسع والنمو والحفاظ على مكانتها في ظل تزايد حدة المنافسة. وتعتبر الجزائر من الدول التي عانت من اختلالات هيكلية، والتي يمكن ردها إلى ضعف كفاءة أداء المؤسسات العمومية الجزائرية، وعدم قدرتها على سد احتياجات السوق الداخلية والخارجية. وبالرغم من جملة الإصلاحات التي شهدتها المؤسسة العمومية بقيت ضعيفة الأداء، لذلك قررت الحكومة الجزائرية تطبيق برنامج الخصخصة. ومن هنا تبرز أهمية هذا البحث، والذي ركزنا فيه على الأثر المالي في محاولة للخروج بحكم واتخاذ قرار حول نجاعة الخصخصة في تحسين الأداء المالي لمؤسسة المواد الدسمة سييوس لابلال.

2. الإطار النظري للدراسة.**1.2. الإطار النظري للخصخصة وواقعها في الجزائر.****أ. تعريف الخصخصة.**

تعددت المفاهيم التي تحاول أن تحدد معنى الخصخصة، إلا أن هذه المفاهيم تدور حول أربعة اتجاهات: (جيغري، 2018، الصفحات 111-112)

الاتجاه الأول: الخصخصة تعني توسيع الملكية الخاصة

إن توسيع الملكية الخاصة أصبح مفهوما متبعا من قبل العديد من الدول، ويتم ذلك من خلال قيام الدولة بتصفية القطاع العام (كليا أو جزئيا)، أو عن طريق عقود الإيجار، ومنح الامتيازات. ولا يشير توسيع الملكية الخاصة إلى الخروج المفاجئ المباشر للقطاع العام من النشاط الاقتصادي، وإنما يشير إلى انخفاض نصيب الدولة نسبيا، وذلك بزيادة نصيب القطاع الخاص.

الاتجاه الثاني: الخصخصة تعني الوسيلة للتخلص من الوحدات الخاسرة في القطاع العام

والتي تعني أيضا أنه بتحول هذه الوحدات إلى القطاع الخاص يمكن أن تتحقق إنتاجية وربحية أعلى. وقد كانت بريطانيا وأستراليا من الدول الرائدة التي طبقت هذا المفهوم رغبة في التخلص من أنشطة الدولة الخاسرة وردها إلى القطاع الخاص أو تشجيعه للخوض فيها.

الاتجاه الثالث: الخصخصة تعني الرغبة في التخلص من الاقتصاد الاشتراكي

وذلك باعتبار أن الاشتراكية فلسفة اقتصادية واجتماعية بدأت تنقلص من العالم، وذلك نظير التحول نحو اقتصاد السوق ومواكبة النظام العالمي الجديد، والتوجه نحو التحرر الاقتصادي.

الاتجاه الرابع: الخصخصة عكس التأميم

فإذا كان التأميم يعني تحويل الملكية الخاصة إلى الملكية العامة، فإن الخصخصة هي عبارة عن تحويل الملكية العامة إلى الملكية الخاصة. من خلال ما سبق يمكن التمييز بين مفهومين للخصخصة أحدهما ضيق والثاني واسع، فالمفهوم الضيق يعني توسيع قاعدة الملكية الخاصة من خلال تحويل الملكية العامة إلى الملكية الخاصة. أما المفهوم الواسع فهو تفعيل دور القطاع الخاص بغية تحسين إنتاجية وربحية الوحدات الخاسرة في القطاع العام. وبالتالي نستنتج أن الخصخصة ليست غاية في حد ذاتها إنما هي وسيلة لتنشيط المؤسسات الخاسرة التي تفتقر إلى الكفاءة، الربحية والقدرة على المنافسة.

ب. طرق الخصخصة.

وهذه الطرق نوعان الطرق التي تنهي الملكية والطرق التي لا تنهي الملكية، وسوف نعرض أهمها في ما يلي:

▪ الطرق التي تنهي الملكية: (دوي، 2019، الصفحات 122-123)

- **البيع المباشر:** تعتبر طريقة البيع المباشر أكثر الطرق استخداما على المستوى الدولي، وقد تأخذ طريقة البيع المباشر أشكالا مختلفة، فهناك البيع المباشر من خلال طلب عروض أو مزاد علني أو لمستثمر استراتيجي، مما يعني أن العنصر المشترك لمختلف أشكال البيع المباشر هو عدم وجود وسطاء بين الدولة والمشتري.

- **بيع الأسهم في أسواق المال:** يقصد بما طرح الدولة لكل أو جزء من رأسمال المؤسسة العمومية في أسواق الأوراق المالية، وهي تسمح بتطوير سوق الأوراق المالية في الدولة من خلال زيادة عدد الأسهم المتداولة.

- **البيع للعاملين بالإدارة:** وهي التخلي عن المؤسسة لعمالها أو مسيرتها أو لهما معا، لكن قد تواجه هذه العملية صعوبة تكمن في عدم قدرة العاملين على شراء أسهم الشركة، إذ لا بد من حصول العاملين على ائتمان كشرط لشراء أسهم الشركة.

- **نظام القواسم (الكوبونات):** يقوم على أساس تحويل سريع لنسبة كبيرة من أصول القطاع العام إلى مجموعة واسعة من المواطنين، وتأخذ هذه الكوبونات شكل شهادة يمكن لأصحابها تحويلها إلى أسهم في شركات القطاع الخاص من خلال المزاد العلني، وتقدم الدولة هذه القسائم إما مجانا، وإما بدفع رسوم رمزية لتغطية التكاليف الإدارية الخاصة بإدارة البرنامج.

▪ الطرق التي لا تنهي الملكية: (مبارك، 2016، صفحة 441)

- **عقد الإدارة:** يمثل عقد الإدارة اتفاق من خلاله تتعاقد مؤسسة عمومية مع مؤسسة خاصة لإدارة المؤسسة، ففي هذه الحالة لا تنتقل حقوق الملكية بل تنتقل حقوق التشغيل فقط، وتتحصل المؤسسة الخاصة على رسوم مقابل خدماتها. ومن مزايا هذا الأسلوب احتفاظ الدولة بالملكية، ويزود المؤسسة بالمهارات والخبرات، إلا أنه من أهم عيوبه ازدواجية التسيير بين القطاع الخاص والعام.

- **التأجير:** هو عقد تمنح من خلاله مؤسسة عمومية لمؤسسة خاصة حق استخدام أصولها لفترة مقابل دفع إيجار، ويتحمل المستأجر كامل المخاطر التجارية الناشئة من تشغيل هذه الأصول. لأسلوب التأجير العديد من المزايا من بينها: توفير نفقات دون التخلي عن ملكية المؤسسة والحصول على دخل سنوي دون التعرض لمخاطر السوق، وجذب مهارات تقنية وإدارية متطورة تساهم في استخدام أصول المؤسسة بطريقة مثلى.

- **الامتياز:** يعرف بأنه عقد تتعاقد من خلاله هيئة عامة مع مؤسسة معينة صاحبة الامتياز لفترة زمنية محددة، حيث يتم في هذا العقد المشاركة في المخاطر بين المؤسسة الخاصة والدولة، وقد يتضمن عقد الامتياز كل مواصفات التأجير بالإضافة إلى النفقات الرأسمالية والاستثمارات التي تقع على عاتق صاحب الامتياز.

ج. واقع الخصخصة في الجزائر.

- دوافع الخصخصة في الجزائر.

هناك عدة دوافع أدت إلى ظهور الخصخصة في الجزائر يمكن إيجازها في ما يلي: (طبي و التونسي، 2018، صفحة 143)

- انخيار أسعار النفط في سنة 1986 إلى نصف قيمتها، وانهارت من خلالها إيرادات الجزائر الخارجية من المحروقات، والتي كان يعتمد عليها الاقتصاد الوطني؛

- طبيعة الاتفاقيات والالتزامات وكذا البرامج التي أبرمت مع الهيئات المالية والنقدية الدولية، والتي تفرض سياسة الخصخصة في جل برامجها التنموية الموجهة للبلدان النامية؛

- حالة الركود الاقتصادي الذي أصاب القطاع العام، والذي أصبح يستلزم إعادة النظر في هيكلته وميكانيزماته بهدف انعاشه؛

- القناعة السياسية بأن الخصخصة ليست حكرا على منطقة معينة أو نظام معين؛
- فشل الديناميكية الاشتراكية في تطوير علاقاتها الإنتاجية بما يتناسب وتطور قوتها.

- حصيلة الخصخصة في الجزائر.

تعتبر المادة 24 و25 من قانون المالية التكميلي لسنة 1994 الأرضية القانونية لبدأ مسار الخصخصة في الجزائر. فلقد أستعمل مصطلح "التنازل عن الأصول" و"فتح رأسمال المؤسسات العمومية الاقتصادية" من دون ذكر مصطلح الخصخصة في هذه الفترة، حيث أن فتح رأسمال المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية، ما هو في حقيقة الأمر إلا شكلا من أشكال الخصخصة، وهو ما يعرف بالخصخصة الجزئية. ولقد شرعت الجزائر في الخصخصة وفقا للأمر رقم (95-22) من خلال طرح 5 فنادق للتنازل ولكن العملية باءت بالفشل الذي يمكن رده للأسباب التالية: (خريطة، 2010، صفحة 74)

- الوضعية الأمنية المتردية التي كانت تعيشها البلاد؛

- غياب الخبرة في مجال تسيير الخصخصة؛

- ضعف الموارد المالية للمستثمرين الجزائريين، وكذا عدم ثقة المستثمر الأجنبي؛

- الزام المشتري بالدفع الفوري.

وفي أبريل 1996 طبق أول برنامج للخصخصة بمساندة البنك الدولي، حيث استهدف هذا البرنامج 200 مؤسسة من المؤسسات العمومية المحلية الصغيرة، والتي يعمل بعضها في قطاع الخدمات. وبحلول أبريل 1998 كان قد تم بالفعل خصخصة أكثر من 800 مؤسسة محلية صغيرة.

كما أن برنامج الخصخصة في أواخر سنة 1997 كان يركز على المؤسسات العمومية الكبرى، حيث كان يهدف إلى بيع 250 مؤسسة على مدى الفترة (1998-1999)، إلا أن هذه العملية لم تستكمل بشكل كلي لعدة أسباب منها رفض النقابات العمالية، والوضع الأمني آنذاك (الطاهر، 2004، صفحة 296). مع العلم أنه لتسهيل الخصخصة الفعلية للمؤسسات العمومية، وللتصدي للمشكلة التي تترتب عن الندرة النسبية للمدخرات الخاصة المحلية، عدل القانون رقم (95-22) في سنة 1997 لإضفاء مزيد من المرونة على إجراءات تحويل الملكية. (عيساوي، 2004، صفحة 384)

وبصدور قانون الخصخصة رقم (01-04) الصادر في 20 أوت 2001 ظهر تخلي أكثر وضوحا من طرف الدولة لصالح المزيد من عمليات الخصخصة، هذا التشريع يبدو أنه أعطى بعضا من الديناميكية لمسار الخصخصة، والأرقام التي نشرت من قبل الوزارة المكلفة بالعملية، أشارت إلى بعض التقدم. وهذا ما يعرضه الجدول التالي:

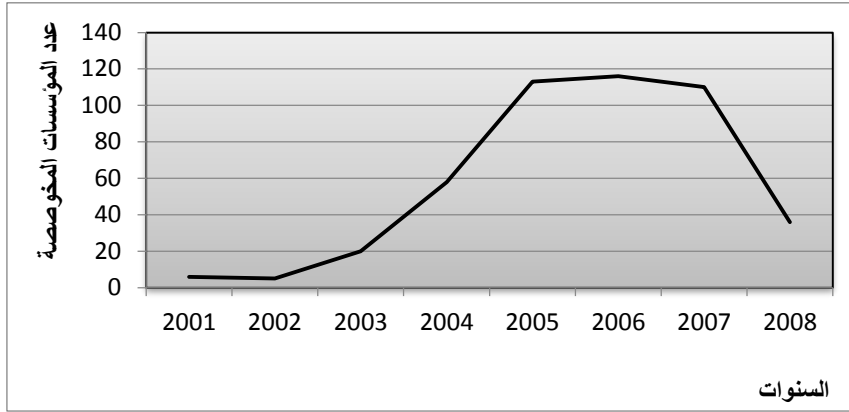
جدول 1. حصيلة برنامج الخصخصة في الجزائر خلال الفترة (2001-2008)

نوع الخصخصة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	المجموع
الخصخصة الكلية	-	1	5	7	50	62	68	18	211
الخصخصة الجزئية > 50%	-	-	1	2	11	12	7	1	34
الخصخصة الجزئية < 50%	-	-	-	3	1	1	6	2	13
مؤسسات تم اقتناؤها من قبل العاملين	-	-	8	23	29	9	-	7	76
الشراكة	5	3	4	10	4	2	9	1	38
بيع الأصول لصالح الخواص	1	1	2	13	18	30	20	7	92
المجموع	6	5	20	58	113	116	110	36	464

المصدر: موقع وزارة المساهمة وترقية الاستثمار www.mppi.dz، أطلع عليه بتاريخ 2010/12/13

ولتوضيح تطور حصيلة الخصخصة في الجزائر خلال الفترة (2001-2008)، نستعين بالمنحنى البياني التالي:

شكل 1. تطور حصيلة الخصخصة في الجزائر خلال الفترة (2001-2008)



المصدر: من إعداد الباحثة، بالاستناد إلى الجدول رقم 1.

نلاحظ من خلال الرسم البياني تطورا محسوسا لعمليات المخصوصة خلال الفترة (2003-2006)، لتراجع نسبيا سنة 2007، لتنخفض مرة أخرى بشكل كبير في سنة 2008.

فعلى الرغم من أن المرحلة (2001-2008) عرفت الانطلاقة الفعلية لسياسة المخصوصة (كما أشرنا سابقا)، إلا أن النتائج لم تكن في مستوى الطموحات التي أعلنت عنها الحكومة فمن أصل 1200 مؤسسة عمومية اقتصادية مرشحة للمخصوصة لم يتم خصخصة إلى نهاية 2008 سوى 464 مؤسسة فقط أي أن البرنامج لم يحقق سوى 39% من الهدف المسطر.

وفي سنة 2009 توقفت عملية المخصوصة، ويرجع المختصون ذلك إلى ما تضمنه قانون المالية التكميلي لسنة 2009، خاصة المادة 58 التي تلغي ضميا المخصوصة الكلية لفائدة المستثمرين الأجانب وتسقيفها بـ 51% من رأسمال المؤسسة العمومية المرشحة للمخصوصة، وكذلك المادة 62 التي تعطي حق الشفعة للحكومة في شراء حصة المستثمر الأجنبي في المؤسسات العمومية المخصوصة عندما يقرر هذا الأخير بيعها. (بن نعمون، 2017، صفحة 174)

وتجدر الإشارة أن الفترة (2009-2014) تميزت بالتراجع عن المخصوصة وعودة هيمنة الدولة على المخرجات الاقتصادية خصوصا أن هذه الفترة عرفت تحسنا كبيرا في الوضعية المالية للجزائر نتيجة لارتفاع سعر المحروقات التي تمثل المورد الأساسي لمداخيل الدولة بالعملية الصعبة، هذا التحسن مكن الجزائر من التسديد المسبق لديونها الخارجية مما جعلها في مأمن من الضغط الذي كانت تمارسه عليها المؤسسات المالية الدولية منذ إعادة جدولة ديونها الخارجية في سنة 1994، فالقرارات التي اتخذتها السلطات خلال هذه المرحلة بشأن استرجاع المؤسسات العمومية المخصوصة باستعمال حق الشفعة دليل واضح على ذلك، وهو ما وصفه الاقتصاديون بعمليات تأميم مقنعة. وأهم المؤسسات العمومية من العيار الثقيل التي تعرضت لهذا الإجراء هي: (بن نعمون، 2017، الصفحات 176-177)

- مركب الحجار للحديد والصلب بعنابة (Arcelor Mettal)؛

- مؤسسة هياكل العريبات الصناعية (BTK Tiaret)؛

- مؤسسة الاتصالات أوراسكوم تيليكوم (جيزي) (Orascom Telecom Djezzy)؛

- مؤسسة طونيك أمبلاج (Société Tonic Emballage).

وعلى العموم نلاحظ أن تطور برنامج المخصوصة قد كان بخطى متباطئة، ليأتي الأمر رقم (01-04) الذي أعطى بعضا من الديناميكية لمسار المخصوصة، إلا أن هذه العملية توقفت بصور قانون المالية التكميلي لسنة 2009 لما حمله من ترتيبات قانونية مقيدة للعملية.

وعلى الرغم من أن المخصوصة في الجزائر تعتبر كحتمية أملت عليها ظروف داخلية وخارجية أسفرت على حصيلة متواضعة، إلا أن الجدل مازال قائما حول مدى تحسن الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية في ظل خصصتها، لذلك جاءت هذه الدراسة كمحاولة لتحليل الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قبل وبعد المخصوصة، بالتطبيق على مؤسسة المواد الدسمة سيوس "الابال".

2.2. الإطار النظري لتقييم الأداء المالي.

أ. تعريف تقييم الأداء المالي.

قبل التطرق لتقييم الأداء المالي يجب تعريف الأداء المالي، والذي يعبر على مدى قدرة المؤسسة على تخفيض تكاليفها وزيادة إيراداتها من أجل الوفاء بالتزاماتها، وبذلك تكون قد حققت أهدافها المالية (بوظرة و رقام، 2012، صفحة 196). أما تقييم الأداء المالي فهو الوسيلة التي يمكن من خلالها متابعة مدى تحقيق هذه الأهداف المالية، بحيث يعرف بأنه إصدار حكم ذو قيمة حول إدارة موارد المؤسسة المادية والبشرية والمالية، وقياس للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفاً، وذلك بهدف الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط المؤسسة المالي، وتقديم قاعدة بيانات ومعلومات حول الأداء المالي للمؤسسة للأطراف ذات العلاقة بما (السرطاوي و عادل، 2019، صفحة 151).

ب. مزايا تقييم الأداء المالي.

هناك جملة من المزايا التي تنجر على عملية تقييم الأداء نذكرها في ما يلي: (خلادي و هزلة، 2018، صفحة 68)

- يعتبر من أهم الركائز التي تبنى عليها عملية المراقبة والضبط؛
- تحديد مواطن القوة والضعف بالمؤسسة من خلال تشخيص المشكلات ووضع الحلول المناسبة؛
- مخرجات تقييم الأداء المالي تزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الهامة.

ج. المؤشرات المستخدمة في تقييم الأداء المالي.

- **المؤشرات التقليدية:** وتمثل في مؤشرات التوازن المالي، بالإضافة إلى النسب المالية:

- **مؤشرات التوازن المالي:** تتمثل فيما يلي:

- **رأس المال العامل:** يمكن تعريف رأس المال العامل بأنه ذلك الجزء من الموارد الدائمة غير المستعملة في تمويل الأصول الثابتة، أي الجاهزة لتمويل الأصول المتداولة، ويمكن حسابه بالعلاقة التالية: (Hoarou, 2001, p. 53)

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الموارد الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

- **الاحتياجات من رأس المال العامل:** الاحتياج من رأس المال العامل هو رأس المال العامل الأمثل، وبعبارة أخرى هو حجم الموارد الدائمة الواجب توفيره لتمويل الأصول المتداولة، والذي يضمن التوازن المالي الضروري للمؤسسة، وبحسب كما يلي: (بوفليح، 2019، صفحة 53)

$$\text{الاحتياجات من رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{قيم جاهزة} - \text{الديون قصيرة الأجل} + \text{السلفات المصرفية}$$

- **الخزينة الصافية:** الخزينة الصافية هي مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة، أي الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فوراً، وتحسب كما يلي: (بومدين و ساحل، 2016، صفحة 18)

$$\text{الخزينة الصافية} = \text{رأس المال العامل} - \text{الاحتياجات من رأس المال العامل}$$

- **النسب المالية:** تتمثل في ما يلي:

- **نسب السيولة:** تستعمل هذه المجموعة من النسب للحكم على مدى قدرة المؤسسة في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل، وبالتالي فهي تقيس وضعية المؤسسة من حيث توازنها المالي قصير الأجل، أي أنها تهدف إلى تحليل وتقييم مركز رأس المال العامل والتعرف على درجة تداول عناصره (زغيب و بوشنقىر، 2010، صفحة 37). وتقاس سيولة المؤسسة من خلال مجموعة من النسب أهمها: (Caby & Koehl, 2003, p. 125)

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل

نسبة السيولة المخفضة = (الأصول المتداولة - قيم الاستغلال) / الديون قصيرة الأجل

نسبة السيولة الجاهزة = القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل

- **نسب النشاط:** تهدف هذه المجموعة من النسب إلى تحليل نشاط المؤسسة، وتقاس من خلال مجموعة من النسب منها، معدل دوران مجموع الأصول، ومعدل دوران الأصول الثابتة، مع العلم أن النسبتين تحسب كما يلي: (عباس، 2008، صفحة 87)

معدل دوران مجموع الأصول = رقم الأعمال خارج الرسم / مجموع الأصول

معدل دوران الأصول الثابتة = رقم الأعمال خارج الرسم / الأصول الثابتة

- **نسب المردودية:** تستخدم نسب المردودية لتقييم قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من أنشطتها التشغيلية مقارنة بالأعباء التي تحملتها خلال فترة محددة من الزمن. وهي أداة هامة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الموجودة بموزتها، وتدل نسب المردودية التي لها قيمة أعلى مقارنة بالفترات السابقة، على أن المؤسسة تحقق زيادة في المبيعات، وبالتالي زيادة في الأرباح. (لطرش و عباد، 2017، صفحة 86). وتحسب أهم نسب المردودية وفقا للعلاقات التالية: (Khemici, 2009, p. 97)

المردودية التجارية = نتيجة الدورة الصافية / رقم الأعمال خارج الرسم

المردودية الاقتصادية = نتيجة الدورة الصافية / مجموع الأصول

المردودية المالية = نتيجة الدورة الصافية / الأموال الخاصة.

- **نسب المديونية:** تقيس لنا هذه المجموعة من النسب مدى اعتماد المؤسسة في تمويل استثماراتها على مواردها المالية الذاتية وعلى الأموال الأجنبية، على اعتبار أن الأموال الخاصة لا تكفي عادة لتمويل الاستثمارات. كما أن الاعتماد على الديون بشكل مبالغ فيه يمكن أن يؤدي بالمؤسسة إلى الإفلاس والخروج من دائرة الأعمال نتيجة عدم تمكنها من تسديد مستحقات الدائنين. (زغيب و بوشنقىر، 2010، صفحة 40)، وتقاس مديونية المؤسسة بمجموعة من النسب أهمها:

نسبة السيولة الآجلة = الديون متوسطة وطويلة الأجل / الموارد الدائمة (زغيب و بوشنقىر، 2010، صفحة 42)

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الخصوم (بوفليح، 2019، صفحة 67)

- **المؤشرات الحديثة:** وتنقسم إلى: (السرطاوي و عادل، 2019، صفحة 152)

▪ **القيمة الاقتصادية المضافة (EVA):** تعرف المؤسسة التي تخلق قيمة اقتصادية بالمؤسسة التي يكون العائد على رأس المال أكبر من تكلفة الفرصة البديلة، بمعنى أن يكون العائد أكبر من تكلفة رأس المال.

▪ **القيمة السوقية المضافة (MVA):** هي الفرق بين القيمة السوقية للمؤسسة ورأس المال المستثمر، أي الفرق بين القيمة

السوقية للأسهم والقيمة الدفترية لحقوق المالكين.

3.2. تأثير الخصخصة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

سنقوم فيما يلي بمراجعة الأدبيات السابقة التي تناولت تأثير الخصخصة على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، حيث اختبر العديد من الباحثين هذا التأثير من خلال منهجيتين:

أ. المنهجية الأولى.

تعتمد على مقارنة الأداء المالي قبل وبعد الخصخصة (ثلاث سنوات في الغالب)، حيث أن هذه الطريقة تفترض أن هذا التأثير يحدث على الفور، مما يؤدي إلى تحول سريع نسبيا على الأداء المالي، وفي الواقع من جهة أخرى، هناك من يفترض أن إعادة هيكلة المؤسسات إثر خصصتها (على سبيل المثال إعادة الرسمة أو تقليص العمالة)، يجعل آثار الخصخصة تستغرق وقتا طويلا للتحقق. (Hervé & Gérard, 2004, p. 796)

وتعتبر أول دراسة اتبعت هذه المنهجية هي دراسة (Magginson et al, 1994) لاتبعتها في ذلك العديد من الباحثين، حيث قام الباحثان بإجراء تحليل مقارن للأداء (بما في ذلك الأداء المالي) لعينة من 61 شركة تم خصصتها جزئيا أو كليا خلال الفترة (1961-1990)، وذلك في 18 دولة (12 دولة متقدمة و6 دول نامية). وتوصلت الدراسة أنه في ظل الخصخصة تصبح الشركات أكثر ربحية ويزيد الإنتاج والنفقات الرأسمالية والكفاءة التشغيلية، مع انخفاض كبير لاستخدام الديون في التمويل، بالإضافة إلى زيادة توزيعات الأرباح، كما لاحظنا تغيرات كبيرة في حجم الشركات وتكوين مجالس إدارتها.

كذلك توصلت دراسة (D'souza et Magginson, 1999) إلى نفس النتائج، والتي تمت على عينة من 85 شركة (58 شركة من الدول المتقدمة و27 شركة من الدول النامية) خلال الفترة (1990-1996).

من جهة أخرى توصل باحثون آخرون إلى نتائج مخالفة، وتعتبر أول دراسة في هذا الاتجاه هي دراسة (Harper, 2001)، التي تمت على عينة مكونة من 178 شركة في التشيك، حيث يرى الباحث أن الكفاءة والربحية تنخفضان بعد الخصخصة. (Michel & Hassan, 2007, pp. 18-20)

ب. المنهجية الثانية.

تعتمد على مقارنة أداء مجموعة من المؤسسات العمومية مع مجموعة من المؤسسات الخاصة، وفي هذا الإطار أظهرت العديد من الدراسات تفوق المؤسسات الخاصة على المؤسسات العمومية، ومن أمثلة هذه الدراسات نجد (Alchia, 1965) و (Demsetz, 1967)، ويفسرون ذلك بأنه في المؤسسات الخاصة يؤدي الملاك وظيفة الرقابة على أكمل وجه، مما يدفع المديرين والموظفين إلى السعي لتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد.

كذلك نجد دراسة (Boardman et vinge, 1989)، والتي أجريت على عينة من 500 مؤسسة عمومية وخاصة ومختلطة، وتوصلت إلى أن المؤسسات العمومية والمختلطة أقل ربحية وكفاءة من المؤسسات الخاصة. وأن المؤسسات المختلطة أقل ربحية وكفاءة من المؤسسات العمومية. (Michel & Hassan, 2007, p. 20)

3. تحليل الأداء المالي لمؤسسة سييوس لابلال قبل وبعد الخصخصة.

بهدف معرفة تأثير الخصخصة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية العمومية في الجزائر، وبما أن الخصخصة تتم بأساليب مختلفة ارتأينا اسقاط الدراسة على مؤسسة المواد الدسمة سييوس، هذه الأخيرة تمت خصصتها جزئيا، مع امتلاك القطاع الخاص المحلي لأغلبية رأسمال المؤسسة بنسبة 70%. وبغرض تحليل الأداء المالي قبل وبعد الخصخصة، قمنا بدراسة التوازنات المالية باستعمال المؤشرات الأكثر شيوعا وهي رأس المال العامل، الاحتياجات من رأس المال العامل والخزينة الصافية، كما قمنا بحساب مختلف النسب المالية الخاصة بسيولة المؤسسة، ومردوديتها، وطريقة تسييرها لأصولها، ومدى اعتمادها في تمويلها على مواردها الذاتية.

1.3. التعريف بالمؤسسة محل الدراسة.

تأسست المؤسسة الوطنية للمواد الدسمة (ENCG) سنة 1939، وكانت ملكية خاصة قبل أن تقوم الدولة بتأميمها سنة 1967 نظرا للتوجه الاقتصادي الذي سلكته الدولة آنذاك، ورغبتها في إعطاء دور جديد وقوي للصناعات الغذائية لتغطية الطلب المتزايد للمستهلكين. إن عملية التأميم هذه كانت تحت رعاية الشركة الوطنية للتسيير وتطوير الصناعات (SOGEDIA)، وهذه الأخيرة تضم ثلاث مؤسسات:

- المؤسسة الوطنية للمواد الدسمة؛
 - المؤسسة الجزائرية للمصبرات؛
 - مؤسسة تسيير وتنمية الصناعات السكرية.
 وبعد صدور قانون إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات في 11 ديسمبر 1982 تفرعت شركة تسيير وتطوير الصناعات الغذائية إلى ثلاث مؤسسات هي:

- المؤسسة الوطنية للسكر؛
 - المؤسسة الوطنية للعصير والمصبرات الغذائية؛
 - المؤسسة الوطنية للمواد الدسمة.
 وهذه الأخيرة تأسست في 1 جانفي 1983، أما الاستقلالية فقد عرفتها المؤسسة بدء من 2 جانفي 1988، طبقا للقرار الوزاري رقم (88-101)، لتتولى أساسا تكرير الزيوت الغذائية، صناعة الصابون، تصفية الحموض الدسمة، تصفية الغليسرين، صناعة المارغرين، وكذا الشموع النباتية المعطرة. وتضم هذه المؤسسة 9 وحدات موزعة على النحو التالي:

- وحدة تصنيع المارغرين (الجزائر)؛
 - وحدة تصنيع وتكرير الزيوت (سيق)؛
 - وحدة تصنيع وتكرير الزيوت (السانية)؛
 - وحدة تكرير وتصنيع الزيوت (عناية)؛
 - وحدة تكرير وتصنيع الزيوت والصابون (الجزائر)؛
 - وحدة تكرير وتصنيع الصابون (الجزائر)؛
 - وحدة المواد الدسمة (بجاية)؛
 - وحدة تكرير وتصنيع الصابون (بجاية)؛
 - مركز المواد الدسمة (بجاية).

وتعتبر مؤسسة المواد الدسمة سيبوس لابال كوحدة تابعة للمؤسسة الوطنية للمواد الدسمة، حيث بدأت عملها في بداية سنة 1960، الكائن مقرها بشارع بن عبد المالك رمضان بمحاذاة الميناء (عناية)، وأغلقت في شهر ديسمبر 1964 لأسباب اقتصادية، أعيد تشغيلها في مارس 1965 تحت اسم "مصفاة الزيوت عناية".

وقد بقيت مؤسسة المواد الدسمة سيبوس لابال كوحدة تابعة للشركة الأم. وفي إطار عملية التطهير المالي لكل الفروع بما فيها وحدة عناية، أعيد تقييمها في 1997/12/31، وأصبحت مؤسسة مستقلة تسيير نفسها ذاتيا.
 ابتداء من 1 أبريل 2006، تم خصخصة المؤسسة بنسبة 70٪ للقطاع الخاص المحلي، مع العلم أن الشركة تنشط في مجال انتاج الزيوت الغذائية من الصوجا كمادة أولية.

2.3. تحليل الأداء المالي لمؤسسة المواد الدسمة سيبوس "لابال" قبل الخصخصة خلال الفترة (2003-2005).

أ. دراسة التوازنات المالية.

اعتمدنا في تحليلنا للتوازن المالي للمؤسسة على كل من رأس المال العامل والاحتياجات من رأس المال العامل كونهما مؤشرين هاميين في تحديد رصيد الخزينة.

- حساب رأس المال العامل: يتم حساب رأس المال العامل من خلال الجدول التالي:

جدول 2. حساب رأس المال العامل خلال الفترة 2003-2005

الوحدة: دج

البيان	2003	2004	2005	المتوسط قبل الخوصصة
موارد دائمة	1.266.582.180,40	1.062.926.859,29	877.881.463,99	/
أصول ثابتة	422.602.196,70	377.216.912,69	328.405.588,17	/
رأس المال العامل	843.979.983,70	685.709.946,60	549.475.875,82	693.055.268,70

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى التقارير المالية للمؤسسة.

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة سجلت رأس مال عامل موجب خلال الفترة، وهذا ما يدل على أن الموارد الدائمة كافية لتغطية الأصول الثابتة، مما يجعل المؤسسة تحقق فائضا يخصص لتمويل دورة الاستغلال. ونعلم أنه كلما توفرت المؤسسة على رأس مال عامل موجب دل ذلك على وضع مريح من حيث التوازن المالي، لأنه يساعد المؤسسة على اكتساب ثقة المتعاملين الاقتصاديين، لكن زيادة رأس المال العامل تدل على تجميد جزء كبير من الموارد الدائمة في تمويل أصول متداولة، مما سيؤثر سلبا على مردودية الأموال المستعملة. غير أنه لا يمكننا أن نحكم بدقة على الوضعية المالية للمؤسسة من خلال رأس المال العامل فقط، بل لابد من حساب الاحتياجات من رأس المال العامل خلال الفترة المدروسة.

- حساب الاحتياجات من رأس المال العامل: نقوم بحساب الاحتياجات من رأس المال العامل خلال فترة الدراسة من خلال الجدول التالي:

جدول 3. حساب الاحتياجات من رأس المال العامل خلال الفترة 2003-2005

الوحدة: دج

البيان	2003	2004	2005	المتوسط قبل الخوصصة
أصول متداولة	877.638.637,84	842.900.434,91	595.815.993,19	/
قيم جاهزة	23.224.247,74	140.821.743,09	100.745.371,08	/
ديون ق الأجل	33.658.654,14	157.190.488,31	46.340.117,37	/
سلفات مصرفية	/	/	/	/
الاحتياجات من رأس المال العامل	820.755.735,96	544.888.203,51	448.730.504,74	604.791.481,40

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى التقارير المالية للمؤسسة.

يتضح من الجدول أعلاه أن الاحتياجات من رأس المال العامل موجبة في جميع السنوات، وهذا يعني أن الديون قصيرة الأجل غير كافية لتغطية احتياجات دورة الاستغلال، وبذلك فالمؤسسة تحتاج إلى رأس المال العامل لتمويل هذا العجز. للحكم على التوازن المالي، نقوم بمقارنة رأس المال العامل والاحتياجات من رأس المال العامل، وهو ما يسمى بالخزينة الصافية.

- حساب الخزينة الصافية: نوضح رصيد الخزينة خلال فترة الدراسة، من خلال الجدول التالي:

جدول 4. حساب رصيد الخزينة خلال الفترة 2003-2005

الوحدة: دج

البيان	2003	2004	2005	المتوسط قبل الخوصصة
رأس المال العامل	843.979.983,70	685.709.946,60	549.475.875,82	/
الاحتياجات من رأس المال العامل	820.755.735,96	544.888.203,51	448.730.504,74	/
الخزينة الصافية	23.224.247,74	140.821.743,09	100.745.371,08	88.263.787,30

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى الجدولين 2 و3.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن الخزينة الصافية موجبة في جميع السنوات، وعلى العموم فإن التوازن المالي محقق في المؤسسة، أي أنها تتمتع بسيولة على المدى القصير، وفي نفس الوقت المؤسسة لها سيولة غير مستعملة، وهذا يعتبر تجميد للأموال المتاحة أو الجاهزة.

ب. دراسة النسب المالية.

- نسب السيولة: يتم حساب نسب السيولة من خلال الجدول التالي:

جدول 5. حساب نسب السيولة خلال الفترة 2003-2005

البيان	2003	2004	2005	المتوسط قبل الخصوة
السيولة العامة	26,07	5,36	12,86	14,76
السيولة المخفضة	18,64	3,94	10,27	10,95
السيولة الجاهزة	0,69	0,90	2,17	1,25

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى التقارير المالية للمؤسسة.

بالنسبة لنسب السيولة العامة فجميعها أكبر من الواحد خلال فترة الدراسة، وهذا معناه أن المؤسسة تغطي ديونها قصيرة الأجل بأصولها المتداولة، وهو الشيء الذي يثبت وجود رأس مال عامل موجب، أي فائض أو هامش أمان عبر السنوات الثلاث محل الدراسة.

أما فيما يخص السيولة المخفضة، فقد كانت موجبة في جميع السنوات. مما يعني إمكانية تغطية الديون قصيرة الأجل عن طريق القيم القابلة للتحقيق والقيم الجاهزة. غير أن المؤسسة تجاوزت الحدود المعيارية بكثير، والتي تتراوح ما بين 0,4 و 0,6 (بوفليح، 2019، صفحة 66)، أي أن المؤسسة بالغت كثيرا في الاحتفاظ بحقوقها لدى الغير.

في حين نسبة السيولة الجاهزة أقل من الواحد خلال سنتي 2003 و 2004، لذا تلجأ المؤسسة إلى القيم القابلة للتحقيق لتغطية الديون قصيرة الأجل. أما في سنة 2005 فقد تعدت السيولة الجاهزة الواحد لذا فإن القيم الجاهزة كافية لتغطية الديون قصيرة الأجل في هذه السنة.

إن الحدود المعيارية لهذه النسبة تتراوح ما بين 0,2 و 0,3 (بوفليح، 2019، صفحة 67)، أي أنه هناك إفراط في الاحتفاظ بالسيولة، فكان يجب على المؤسسة أن تستثمر أموالها الجاهزة في أصول أخرى لتحصل على أرباح من ورائها عوض تجميدها في البنك أو الصندوق.

- نسب النشاط: نوضح نسب النشاط خلال فترة الدراسة من خلال الجدول التالي:

جدول 6. حساب نسب النشاط خلال الفترة 2003-2005

البيان	2003	2004	2005	المتوسط قبل الخصوة
معدل دوران مجموع الأصول	0,80	0,31	0,28	0,46
معدل دوران الأصول الثابتة	1,38	0,53	0,34	0,75

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى التقارير المالية للمؤسسة.

فيما يخص معدل دوران الأصول، فهو مؤشر يقيس كفاءة وفعالية الإدارة في استخدام موجودات المؤسسة لغرض توليد المبيعات، حيث من خلال الجدول السابق يتبين أن المؤسسة مقابل كل دينار مستثمر في أصولها تحقق ما يلي:

- 0,80 دج كرقم أعمال خارج الرسم في سنة 2003؛

- 0,31 دج كرقم أعمال خارج الرسم في سنة 2004؛

- 0,28 دج كرقم أعمال خارج الرسم في سنة 2005..

حيث نلاحظ أن قدرة الأصول في خلق المبيعات هي في تناقص مستمر طيلة فترة الدراسة، وتجدد الإشارة أن المعدل المعياري لدوران الأصول يتراوح ما بين 3 و4 دج، مما يعكس سوء استخدام الإدارة لموجوداتها.

أما عن معدل دوران الأصول الثابتة، فهو بطيء جدا، حيث قدر بـ 1,38 في سنة 2003، 0,53 سنة 2004، و0,34 في سنة 2005، وهذا يدل على عدم استغلال المؤسسة لمعظم طاقتها الانتاجية بسبب المنافسة الشديدة من قبل مؤسسة سوفيتال مما أثر على الطلب على منتج المؤسسة، وانعكس على حجم الانتاج.

- **نسب المردودية:** سنقوم بحساب مختلف أنواع المردودية للمؤسسة خلال فترة الدراسة، والجدول الموالي يلخص ذلك:

جدول 7. حساب نسب المردودية خلال الفترة 2003-2005

البيان	2003	2004	2005	المتوسط قبل الخوصصة
المردودية التجارية	(0,09)	(0,45)	(0,25)	(0,26)
المردودية الاقتصادية	(0,07)	(0,16)	(0,08)	(0,10)
المردودية المالية	(0,31)	(1,78)	(1,67)	(1,25)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى التقارير المالية للمؤسسة.

إن نسبة المردودية التجارية جاءت سالبة خلال فترة الدراسة من سنة 2003 إلى سنة 2005، حيث أن المؤسسة مقابل كل دينار مبيعات تتكبّد خسارة تقدر بـ 0,09 دج، 0,45 دج، 0,25 دج على التوالي، والسبب في ذلك يعود إلى ارتفاع مصاريف دورة الاستغلال بالمقارنة مع القيمة المضافة، أما السبب الرئيسي هو نقص المبيعات إثر انخفاض الطلب على منتج المؤسسة.

كذلك كانت نتائج المردودية الاقتصادية سالبة، وذلك بسبب سلبية نتائج الدورات، حيث أن المؤسسة مقابل كل دينار مستثمر في أصولها تخسر 0,07 دج، 0,16 دج، 0,08 دج خلال فترة الدراسة.

نفس الشيء بالنسبة للمردودية المالية حيث جاءت سالبة في جميع سنوات الدراسة، حيث أنه مقابل كل دينار مستثمر حقق خسارة لأصحاب المؤسسة تقدر بـ 0,31 دج، 1,78 دج، 1,67 دج، خلال الفترة الممتدة من سنة 2003 إلى سنة 2005 على التوالي.

- **نسب المديونية:** سوف ندرس تطور هذه النسب من خلال الجدول التالي:

جدول 8. حساب نسب المديونية خلال الفترة 2003-2005

البيان	2003	2004	2005	المتوسط قبل الخوصصة
نسبة السيولة الآجلة	0,75	0,89	0,95	0,86
نسبة الاستقلالية المالية	0,24	0,09	0,05	0,12

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى التقارير المالية للمؤسسة.

تعتبر السيولة الآجلة مؤشرا للمدى الذي ذهبت إليه المؤسسة في تمويل أصولها من أموالها المقترضة، ويبدو أن السيولة الآجلة كانت مرتفعة خلال جميع سنوات الدراسة، كما هو مبين في الجدول السابق، وقد وصلت أقصاها سنة 2005 حيث وصلت إلى 0,95. إن زيادة الديون إلى هذا الحد أمر سيء بالنسبة للمؤسسة فكلما كانت هذه النسبة منخفضة كلما زادت حماية البنك من خطر عدم التسديد،

وعليه فإن ارتفاع نسب السيولة الآجلة خلال الفترة المدروسة يؤدي إلى زيادة الخطورة على الدائنين، وصعوبة الحصول على قروض جديدة لصالح المؤسسة.

وبملاحظتنا نسبة الاستقلالية المالية، فقد كانت في سنة 2003 تقدر بمعدل 0,24، أما في سنة 2004 قدرت بـ0,09، في حين في سنة 2005 قدرت بـ0,05، وهي أقل من 0,5 (بوفليح، 2019، صفحة 67)، مما يدل أن المؤسسة لا تتمتع بالاستقلالية المالية.

3.3. تحليل الأداء المالي لمؤسسة المواد الدسمة سييوس "لابال" بعد الخصخصة خلال الفترة (2016-2018).

نقوم بتحليل الأداء المالي للمؤسسة خلال الفترة (2016-2018)، أي بعد عدة سنوات من تطبيق الخصخصة بالمؤسسة، لأن أثر اتباع استراتيجية جديدة لا يظهر مباشرة، وإنما بعد عدة سنوات من تطبيقها.

أ. دراسة التوازنات المالية.

- حساب رأس المال العامل: يوضح الجدول الموالي قيم رأس المال العامل خلال الفترة (2016-2018):

جدول 9. حساب رأس المال العامل خلال الفترة 2016-2018

الوحدة: دج

البيان	2016	2017	2018	المتوسط بعد الخصخصة
موارد دائمة	416.103.439,68	417.303.434,41	410.991.272,15	/
أصول ثابتة	137.475.363,30	152.613.432,12	172.324.953,51	/
رأس المال العامل	278.628.076,38	264.690.002,29	238.666.318,64	260.661.465,77

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى التقارير المالية للمؤسسة.

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن رأس المال العامل كان موجب خلال الفترة من سنة 2016 إلى غاية 2018، وهذا يشير إلى أن الموارد الدائمة كافية لتغطية الأصول الثابتة، مما يجعل المؤسسة تحقق فائضا يخصص لتمويل دورة الاستغلال.

على الرغم من كون رأس المال العامل موجبا خلال فترة الدراسة، غير أنه لا يمكننا أن نحكم على التوازن المالي للمؤسسة، إلا بعد مقارنته بالاحتياجات من رأس المال العامل.

- حساب الاحتياجات من رأس المال العامل: نستطيع تقدير الاحتياجات من رأس المال العامل من سنة 2016 إلى غاية 2018،

كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول 10. حساب الاحتياجات من رأس المال العامل خلال الفترة 2016-2018

الوحدة: دج

البيان	2016	2017	2018	المتوسط بعد الخصخصة
أصول متداولة	558.089.768,17	492.569.863,12	332.931.792,41	/
قيم جاهزة	493.039,82	4.079.400,54	3.265.846,36	/
ديون قصيرة الأجل	279.461.691,79	227.879.860,83	94.265.473,77	/
سلفات مصرفية	7.838,39	104.070.597,83	/	/
الاحتياجات من رأس المال العامل	278.142.874,95	364.681.199,58	235.400.472,28	292.741.515,60

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى التقارير المالية للمؤسسة.

يتضح لنا من الجدول أعلاه، أن الاحتياجات من رأس المال العامل موجبة خلال فترة الدراسة، وهذا معناه أن الديون قصيرة الأجل غير كافية لتغطية احتياجات دورة الاستغلال، ولذلك فالمؤسسة بحاجة إلى رأس المال العامل لتغطية هذه الاحتياجات.

- حساب الخزينة الصافية: نقوم بحساب الخزينة الصافية للمؤسسة خلال فترة الدراسة، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول 11. حساب رصيد الخزينة خلال الفترة 2016-2018

الوحدة: دج

البيان	2016	2017	2018	المتوسط بعد الخصخصة
رأس المال العامل	278.628.076,38	264.690.002,29	238.666.318,64	/
الاحتياجات من رأس المال	278.142.874,95	364.681.199,58	235.400.472,28	/
الخزينة الصافية	485.201,43	(99.991.197,29)	3.265.846,36	(32.080.049,82)

المصدر: من إعداد الباحثة، بالاستناد إلى الجدولين 9 و 10.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الخزينة الصافية، جاءت سالبة في سنة 2017، وموجبة في سنتي 2016 و 2018، وهذا مؤشر على وجود خلل في التوازن المالي على المدى القصير في سنة 2017 على غرار سنتي 2016 و 2018، حيث بالرغم من كون رأس المال العامل موجب في سنة 2017، إلا أنه لا يغطي احتياجات دورة الاستغلال. مما اضطر المؤسسة للسحب على المكشوف.

ب. دراسة النسب المالية:

- نسب السيولة: سنقوم بحساب أهم نسب السيولة، والتي نلخصها في الجدول التالي:

الجدول 12. حساب نسب السيولة خلال الفترة 2016-2018

البيان	2016	2017	2018	المتوسط بعد الخصخصة
السيولة العامة	1,99	2,16	3,53	2,56
السيولة المحفظة	1,83	1,97	3,10	2,30
السيولة الجاهزة	0,001	0,01	0,03	0,01

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى التقارير المالية للمؤسسة.

بالنسبة للسيولة العامة، فقد جاءت هذه النسبة أكبر من الواحد خلال فترة الدراسة، وهذا ما ترجم برأس مال عامل موجب، كما رأينا سابقا، مما يدل على أن المؤسسة تستطيع أن تغطي ديونها قصيرة الأجل بواسطة أصولها المتداولة.

نفس الشيء بالنسبة للسيولة المحفظة، فقد جاءت أكبر من الواحد، مما يدل على إمكانية تغطية الديون قصيرة الأجل عن طريق القيم القابلة للتحقيق والقيم الجاهزة، غير أن المؤسسة تجاوزت بكثير الحدود المعيارية لهذه النسبة التي تتراوح ما بين نسبي 0,4 و 0,6. أي أنها بلغت في الاحتفاظ بحقوقها لدى الغير، مما يطرح مشكل في السيولة في حالة ما إذا كانت مهمل ائتمان الزبائن وأوراق القبض أكبر من مهمل تسديد الموردين وأوراق الدفع.

أما فيما يخص السيولة الجاهزة، فنلاحظ بأنها أقل بكثير من الحدود المعيارية لهذه النسبة التي تتراوح ما بين 0,2 و 0,3، وهذا يدل على أن المؤسسة لا تتوفر على سيولة جاهزة لمواجهة التزاماتها في تواريخ استحقاقها، مما يعكس الوضعية المتدهورة للخزينة، لذا اضطرت المؤسسة للسحب على المكشوف (كما رأينا سابقا).

- نسب النشاط: سوف ندرس تطور هذه النسب من خلال الجدول التالي:

جدول 13. حساب نسب النشاط خلال الفترة 2016-2018

البيان	2016	2017	2018	المتوسط بعد الخصخصة
معدل دوران مجموع الأصول	0,24	0,20	0,18	0,20
معدل دوران الأصول الثابتة	0,19	0,16	0,11	0,15

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى التقارير المالية للمؤسسة.

من خلال الجدول السابق يتبين أن المؤسسة مقابل كل دينار مستثمر في أصولها تحقق ما يلي:

- 0,24 دج كرقم أعمال خارج الرسم في سنة 2016؛

- 0,20 دج كرقم أعمال خارج الرسم في سنة 2017؛

- 0,18 دج كرقم أعمال خارج الرسم في سنة 2018.

حيث نلاحظ أن قدرة الأصول في خلق المبيعات هي في تناقص مستمر طيلة فترة الدراسة، وتبقى بعيدة عن المعدل المعياري لدوران الأصول الذي يتراوح ما بين 3 و 4 دج، وهذا ما يعكس سوء استخدام الإدارة لموجوداتها.

أما معدل دوران الأصول الثابتة فقد قدر بـ 0,19، 0,16، 0,11 خلال فترة الدراسة، وهذا يدل على أن معدل أداء الأصول الثابتة ضعيف جدا، وذلك بسبب تقادم المعدات الصناعية، وتعطلها في أغلب الأحيان، وعدم تجديدها، حيث أن المؤسسة تستعمل تثبيتات عينية مهلكة بحوالي 80%.

- **نسب المردودية:** سوف ندرس تطور هذه النسب من خلال الجدول التالي:

الجدول 14. حساب نسب المردودية خلال الفترة 2016-2018

البيان	2016	2017	2018	المتوسط بعد الخصخصة
المردودية التجارية	0,09	0,05	(0,02)	0,04
المردودية الاقتصادية	0,02	0,01	(0,003)	0,009
المردودية المالية	0,03	0,015	(0,004)	0,01

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى التقارير المالية للمؤسسة.

من خلال الجدول أعلاه، يتبين لنا أن نسبة المردودية التجارية جاءت سالبة في سنة 2018، حيث أن المؤسسة تتكبد خسارة تقدر بـ 0,20 دج مقابل كل دينار مبيعات. في حين في سنتي 2016 و 2018، وذلك إثر تحقيق المؤسسة لنتائج موجبة، تحصل المؤسسة على مردودية ضعيفة قدرت بقيمة 0,09 دج و 0,05 دج مقابل كل دينار مبيعات.

كذلك كانت نسبة المردودية الاقتصادية سالبة في سنة 2018، وذلك بسبب سلبية نتيجة الدورة، حيث أن المؤسسة مقابل كل دينار مستثمر في أصولها تخسر 0,003 دج. أما في سنتي 2016 و 2017، فقد حققت المؤسسة مردودية اقتصادية ضعيفة قدرت بقيمة 0,02 دج و 0,01 دج على التوالي، وذلك على كل دينار مستثمر في أصولها.

نفس الشيء بالنسبة للمردودية المالية، فقد جاءت سالبة سنة 2018، أي أن المستثمرين يخسرون 0,004 دج مقابل كل دينار مستثمر، أما في سنتي 2016 و 2017، فقد حققت المؤسسة مردودية مالية ضعيفة قدرت بـ 0,03 دج و 0,015 دج مقابل كل دينار مستثمر. وبما أن المؤسسة لم تستطع أن تحافظ على مردودية موجبة وبقدر معقول وبصفة متزايدة، وبالتالي فالمؤسسة لم تستطع المحافظة على وضعية مالية جيدة من حيث مؤشر الربحية.

- **نسب المديونية:** نقوم بحساب أهم نسب المديونية ونلخصها في الجدول التالي:

الجدول 15. حساب نسب المديونية خلال الفترة 2016-2018

البيان	2016	2017	2018	المتوسط بعد الخصخصة
--------	------	------	------	---------------------

0,009	0,01	0,009	0,01	نسبة السيولة الآجلة
0,67	0,80	0,64	0,59	نسبة الاستقلالية المالية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى التقارير المالية للمؤسسة.

إن نسبة السيولة الآجلة عرفت قيما مختلفة، حيث سجلت نسبة 0,01 سنة 2016، 0,009 سنة 2017 و 0,01 سنة 2018، مما يعكس زيادة قدرة المؤسسة في الحصول على قروض جديدة. أما نسبة الاستقلالية المالية فقد تراوحت ما بين نسبة 0,59 سنة 2016، 0,64 سنة 2017 و 0,80 سنة 2018، وهي نسب أكبر من 0,5، مما يجعل المؤسسة تتمتع بالاستقلالية المالية.

4. تحليل ومناقشة النتائج.

تم اختبار فرضيات الدراسة عن طريقة دراسة تحليلية لمؤشرات التوازن المالي والنسب المالية قبل وبعد الخصخصة، وذلك كما يلي:

- قدر متوسط الخزينة الصافية قبل الخصخصة بقيمة 88.263.787,30 دج، في حين متوسطها بعد الخصخصة كان سالبا بمبلغ 32.080.049,82 دج، مما يدل أن المؤسسة محل الدراسة تحقق قبل الخصخصة قاعدة التوازن المالي، أما بعد الخصخصة فقد شهدت المؤسسة اختلالا في توازنها المالي، مما اضطرها للسحب على المكشوف، وهذا ما ينفي الفرضية الفرعية الأولى؛
- كانت المؤسسة قبل الخصخصة تمتاز بسيولة جيدة تمكنها من مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل في تواريخ استحقاقها، أما بعد الخصخصة فقد شهدت مشاكل في السيولة، وهذا ما يظهر جليا من خلال متوسط نسبة السيولة الجاهزة التي قدرت بمعدل 1,25 قبل الخصخصة، و 0,01 بعد الخصخصة، وهذا ما ينفي الفرضية الفرعية الثانية؛
- لا يوجد تحسن في نسب النشاط قبل وبعد الخصخصة، وهذا ما يظهره متوسط معدل دوران الأصول ومتوسط معدل دوران الأصول الثابتة قبل الخصخصة بمعدلي 0,46 و 0,75 على التوالي، في حين قدر متوسط المعدلين بعد الخصخصة 0,20 و 0,15 على التوالي، ويمكن تفسير هذا التدهور بعدم تغير منهج المؤسسة في إدارة موجوداتها، وهذا بفعل عدم تغير إدارتها، وضعف الدور الرقابي لمجلس إدارتها، بالإضافة إلى عدم تجديد المعدات الإنتاجية للمؤسسة، وهذا ما ينفي الفرضية الثالثة.
- المؤسسة قبل الخصخصة عاجزة عن خلق عوائد مالية، فقد كانت جميع متوسطات نسب المردودية سالبة، أما بعد الخصخصة فقد تذبذبت المردودية ما بين مردودية موجبة وسالبة، غير أنها تبقى مردودية ضئيلة جدا، وهذا ما يظهر من خلال متوسطات نسب المردودية، التي قدرت بقيمة 0,04 بالنسبة للمردودية التجارية، 0,009 بالنسبة للمردودية الاقتصادية، كذلك 0,01 بالنسبة للمردودية التجارية، ويمكن إرجاع ذلك إلى المنافسة في السوق. وهذا ما ينفي الفرضية الفرعية الرابعة.
- المؤسسة قبل الخصخصة فقدت استقلاليتها وإمكانية الحصول على قروض جديدة، وهذا ما يظهر من متوسط نسبي السيولة الآجلة والاستقلالية المالية، حيث قدر بمعدل 0,86 و 0,12 على التوالي، أما بعد الخصخصة فقد أصبحت تتمتع بالاستقلالية المالية وإمكانية الحصول على قروض جديدة حيث قللت المؤسسة في تمويل أنشطتها على الديون متوسطة وطويلة الأجل، مما انعكس على متوسط النسبتين التي قدرت بقيمة 0,009 و 0,67 على التوالي. وهذا ما يثبت الفرضية الفرعية الخامسة.
- لقد سجلت معظم المؤشرات المالية بعد الخصخصة نتائج سلبية، وهذا ما ينفي الفرضية الرئيسية للدراسة.

5. الخاتمة.

في ضوء الضغوط التي تعرضت لها الجزائر في عقد الثمانينات، والناجحة عن أزمة البترول، اضطرت إلى تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، وما ترتب عنه من تغيير في سياساتها الاقتصادية المتبعة. مما دفع بها إلى انتهاج الخوصصة سنة 1995 باعتبارها حلقة أساسية من حلقات الإصلاح الاقتصادي، وأنها جوهر البنود المتفق عليها مع المؤسسات النقدية والمالية الدولية، وبما أن نجاح عملية الخوصصة يرتبط بتحقيق المؤسسات الاقتصادية لأداء مالي أفضل، عاجلنا موضوع الخوصصة وتأثيره على الأداء المالي بالتطبيق على مؤسسة المواد الدسمة سييوس لابل، وتوصلت الدراسة إلى أن معظم مؤشرات الأداء المالي لم تتحسن في الفترة التالية للخوصصة، وترى الباحثة من وجهة نظرها أنه لا يمكن القول أن القطاع العام أكفأ من القطاع الخاص في تحسين الأداء المالي أو العكس، حيث أن الموضوع يكون بمدى حسن اختيار الإدارة الكفأة، وجلب تكنولوجيا جديدة، مع توفر نظام فعال للرقابة والمحاسبة.

من خلال النتائج المتوصل إليها نقدم الاقتراحات التالية:

- ينبغي دراسة تجارب الفشل والنجاح في مجال الخوصصة على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في محاولة للتغلب على المشاكل والاستفادة منها؛
- ينبغي اختيار المستثمر الخاص المناسب، وذلك عن طريق تحليل وضعيته المالية، وما سيجلبه من مزايا وتكنولوجيا جديدة مع مراقبة الأداء المالي للمؤسسات بعد الخوصصة؛
- ينبغي بيع المؤسسات العمومية عند خوصصتها لأطراف مختلفة، لتشجيع المنافسة ومنع الاحتكار، أي حتى يضمن عدم التحول من احتكار القطاع العام إلى احتكار القطاع الخاص؛
- ينبغي توفر الإرادة السياسية الكافية الناتجة عن القناعة التامة، بجدوى وأهمية هذا التوجه من الناحية الاقتصادية، حتى يمكن اعتماد الخوصصة وتطبيقها ميدانيا.
- ينبغي قبل البدء في تنفيذ برامج الخوصصة تحديد أسباب تبني الخوصصة، وكذلك تحديد أهدافها بدقة ووضوح، وذلك بغية الوصول إلى النتائج المرجوة، على تتم العملية بالشفافية المطلوبة. مع الحرص على اختيار الكفاءات كجهاز هيكلي لتطبيق برنامج الخوصصة، مع تحفيزها لخدمة أهداف الدولة؛
- ينبغي اعتماد التحليل المالي في المؤسسات المخوصصة من أجل التسيير الحسن لشؤونها، معرفة وضعيتها المالية، وكشف نقاط قوتها وضعفها.

المراجع والاحالات.

المراجع باللغة الأجنبية:

- Albouy Michel ,& Oboeid Hassan .(2007) .L'impact des privatisations sur la performance des entreprises françaises, Finance Contrôle Stratégie, 10(1).
- Alexandre Hervé ,& Charraux Gérard .(2004) .L'efficacité des privatisations françaises .Revue économique, 55(4).
- Chiha Khemici .(2009) .Finance d'entreprise approche stratégique .Alger: Edition Houma.
- Christian Hoarou .(2001) .Maitriser le diagnostic financier .Paris: Edition Groupe Revue Fiduciaire.
- Jerôme Caby ,& Jacky Koehl .(2003) .Analyse financière .Paris: Pearson éducations et E-nade.

المراجع باللغة العربية:

- الطاهر بن يعقوب .(2004) . دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية مع الإشارة إلى بعض التجارب. الملتقى الدولي حول: اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة. الجزائر: جامعة فرحات عباس، سطيف.
- حسين طيبي، فائزة التونسي .(2018) . واقع الخوصصة في الجزائر -دراسة سوسيولوجية. مجلة العلوم الاجتماعية، 7(28).

- حمادو بن نعمون. (2017). تقييم برنامج خوصصة المؤسسات العمومية في الجزائر. مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، 1(2).
- حديجة خنطيط. (2010). أثر الخوصصة على التنمية الاقتصادية في الجزائر. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي.
- شيماء مبارك. (2016). استراتيجية الخوصصة في المؤسسة الجزائرية. مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، 8(26).
- عبد الغني خلادي، و أنيس هزلة. (2018). مساهمة النظام المحاسبي المالي في قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية. مجلة الميادين الاقتصادية، 1(1).
- عبد الفتاح السرطاوي، و حسان عادل . (2019). التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي للشركات المساهمة الصناعية في فلسطين: دراسة حالة شركات الأدوية المدرجة في بورصة فلسطين للفترة ما بين (2010-2017). مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، 4(2).
- علي عباس. (2008). الإدارة المالية. الأردن: إثراء للنشر والتوزيع.
- فاطمة الزهراء بوطورة، و ليندة رقام. (2020). واقع الأداء المالي لمؤسسة الإسمنت تبسة من خلال أبعاد بطاقة الأداء المتوازن خلال الفترة (2015-2016). مجلة المالية والأسواق، 7(2).
- قرفية دوي. (2019). أثر الخوصصة على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية: دراسة فندق الأوراسي. مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، 4(2).
- ليلي عيساوي. (2004). الخوصصة في دول المغرب العربي ضرورة حتمية أم خيار استراتيجي. الملتقى الدولي حول: اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة. الجزائر: جامعة فرحات عباس، سطيف.
- مليكة زغيب، و ميلود بوشنقى. (2010). التسيير المالي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- نبيل بوفليح. (2019). دروس وتطبيقات في التحليل المالي حسب النظام المحاسبي المالي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- نسيمة أمال جيغري. (2018). سياسة الخوصصة وآثارها في إدارة المرافق العمومية. مجلة المستقبل للدراسات القانونية والسياسية، 2(2).
- وليد لطرش، و السعدي عياد. (2017). الإدارة المالية الحديثة مدخل لتحليل القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي. الجزائر: دار النشر جيطلي.
- يوسف بومدين، و فاتح ساحل. (2016). تسيير التسيير المالي للمؤسسة. الجزائر: دار بلقيس.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA

أحلام بلقاسم كحلولي(2021)، تأثير الخوصصة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية العمومية في الجزائر: دراسة حالة مؤسسة المواد الدسمة سيبوس لابل، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 09 (العدد 01)، الجزائر: جامعة 20 اوت 1955 -سكيكدة-، ص ص 346-328.